مجلة تمثلات مجلة علمية أكاديمية/جامعة مولود معمري، تيزي وزو ISSN:2437-0622

تحقيق النّصوص بين المخطوط والمطبوع–معجم مختصر لعبد الرّحمن الثّعالبي (ت875هـ) أنموذجا–

Achieving the texts between the manuscript and the publication -A brief glossary of Abdul Rahman Al-Thaalabi (d. 875 AH) as a model-

د. حاج بنيرد / Dr.Hadj bennaired

أستاذ محاضر صنف (أ)، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

hbennaired@gmail.com

تاريخ الإرسال:2019/11/22 تاريخ القبول: 2019 /12/18 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص البحث هو محاولة للتّنظير في تحقيق النّصوص ونشرها، فالغاية من تحقيق النّصوص هي الوصول إلى النّصّ الصّحيح والأقرب إلى النّصّ الأصليّ الّذي تركه المؤلّف، ولا يخفى بأنّها مهمّة شاقّة ودقيقة تتطلّب الحصافة والدّقّة العلميّة، وتنتهج من التّوثيق والتّثبّت والتّتبّع والاستقراء منهجا، وخصوصا عند كثرة النّسخ وشهرة المؤلّف وتعدّد الطّبعات أو النّصوص المنشورة والمحقّقة اعتمادا على نسخ مخطوطة دون نسخ أخرى إهمالا أو إسقاطا أو لعدم الاطّلاع عليها وعدم قدرة الوصول إليها، فيأتي النّصّ المحقّق ناقصا أو بعيدا عن النّصّ الأصليّ الّذي أراده المؤلّف، وفي هذا البحث عرضٌ ووقوفٌ على أحد مؤلّفات عبد الرّحمن الثّعالبي (ت875هـ)؛ دفين مدينة الجزائر، وهو معجم مختصر في ما ورد في تفسيره (الجواهر الحسان) من الألفاظ الغريبة، فهذا الكتاب له نسخ مخطوطة كثيرة، وله أيضا أكثر من طبعة، منها طبعة الثّعالبيّة سنة 1908م، باعتناء محمّد بن مصطفى ابن الخوجة (ت1914م)، فقد لاحظنا بعد مقابلة النّسخ المخطوطة مع النّسخ المطبوعة أنّ النّاشر قد تصرّف في النّصّ المخطوط بزيادات في المتن وحذف وتصويب ونحوها لضرورات تبيّنت للمصحّح يستدعيها السّياق، ممّا جعله يبتعد عن المؤلَّف الأصلي للثّعالبي، وهو ما جعلنا نعيد تحقيقه؛ مع أخذ تصحيحات النّاشر بعين الاعتبار على هوامش النّصّ المحقّق.

الكلمات المفتاحية: تحقيق النّصوص، المخطوط، المطبوع، معجم الثّعالبي، مناهج.

Abstract Research is an attempt to theorize in the realisation of texts and dissemination, the purpose of achieving texts is to reach the correct text and closer to the original text left by the author, and it is no secret that it is a difficult and accurate task that requires

prudence and scientific accuracy, and pursues from documentation and verification and tracking, especially Copies and Author's Fame The number of editions or texts published and verified based on manuscript copies without any other copies is neglected, omitted, or inaccessible, so the verified text is missing or away from the original text that the author wanted. In this research stand on one of the books of Abdul Rahman Thaalibi (d. 875 AH); buried the city of Algiers, a brief glossary in what is explained in his Tafsir (Al-jawahir El-hissan) of difficults terms, this book has many manuscript copies, and also has more than one edition, including edition Al-thaalibia In 1908, under the care of Muhammad ibn Mustapha Ibn al-Khoja (d. 1914), after the manuscript interviews with the printed copies, we noticed that the publisher had acted in the manuscript text with increases in the text, omission, correction and so on to the imperatives that the debugger had called for, which made him move away from the author of al-Thaalibi. With the publisher's corrections in mind text on the margins of the text.

Key-words :realisation texts (paleography), manuscript, printed, Al-Thaalibi Dictionary, methods.

1 – مقدّمة:

إنّ تحقيق النّصوص فنٌّ دقيق يستدعي الصّبر والأناة والدّقّة والأمانة العلميّة، ويتّفق المحقّقون على أنّ تأليفَ كتابٍ أهون وأسهل من تحقيق صفحة منه، لما يتطلّبه من حضور الدقّة والأمانة وتمثّل روح المؤلّف الأوّل وفكره، فإضافة كلمة أو إسقاطها، أو معالجة قصور في العبارة أو خلل فيها؛ أثقل على المحقّق الأمين من تأليف كتب كثيرة، وهو ما يجعل المحقّقين يسعون للوصول إلى النّسخة المخطوطة الأمّ أو النّسخ القريبة منها، أو ما قُوبل عليها أو كُتبت بيد تلامذته أو أحد العلماء، وإلّا فجمع أكبر عدد ممكن من النّسخ دون إغفال لأيّ منها مهما بلغ نقصها أو رداءتها؛ إلّا بمسوّغات مقبولة، فقد تحتوي نظريًا على سقط أو خلل أو شرح لعبارة مبهمة في النّسخة الأصل الكاملة المنتقاة بعناية، ولهذا أيضا يلجأ المحقّقون إلى توزيع النّسخ الكثيرة إن وُجدت إلى عائلات للقواسم المشتركة بينها من حيث الأصل والفرع، ويكون غالبا بتتبّع الأسقاط المشتركة أو الزّيادات أو الحواشي التي يشترك النّسّاخ في نقلها، ثمّ ما يلي كلّ ذلك من

منهج المقابلة والمتابعة بين النّسخ، ولهذا ترى الكثير من الكتب قد حُقّقت عدّة تحقيقات لاختلاف النّسخ الّتي وقف المحقّقون عليها، أو لاختلاف معالجتهم للاختلالات الواردة في النّسخ المخطوطة الّتي اعتمدوا عليها؛ من أسقاط وزيادات وتصحيفات وتحريفات واستدراكات النّسّاخ على الهوامش وتصحيحاتهم.[1]

وإنْ كان فنّ تحقيق النّصوص ملازما عادةً في عُرف المعاصرين للمخطوطات، فإنّ تحقيق النّصوص يشمل المطبوع والمنشور، وذلك أنّ كثيرًا منها لم يسلم من هفوات المحقّقين والنّاشرين، والسّؤال الّذي يفرض نفسه هو: هل يُمكن الاستعانة بالمطبوع كنسخة إضافية لتحقيق النّصوص، ومعاملتها بنفس القدر من العناية كالمخطوط، وبالتّالي الوصول بها إلى الدّقّة المطلوبة كما أراده المؤلّف على ما ذكره المنظّرون في هذا الفنّ؟ فإن كان الجواب بالإثبات فهل هذا ممكنٌ عمليا؟

في الحقيقة إنّ المنظّرين لهذا الفنّ ينطلقون من تجاربهم في الميدان، وربّما أدّى ضعف الهمّة إلى الاقتصار على نسخة مخطوطة دون نسخة أخرى فضلاً عن الرّجوع إلى المطبوع القديم أو الحديث، ولهذا فإنّني بدوري سأحاول الإجابة عن هذا السّؤال من عمل ميداني، وأعني به تحقيق كتاب **"معجم مختصر في ما ورد في الجواهر الحسان من الألفاظ الغريبة"** لـ"أبي زيد عبد الرّحمن بن مخلوف الثّعالبي –رحمه الله– (ت875هـ)"، فقد اعتمدت في تحقيقه على عدّة نسخ مخطوطة ومطبوعة قديمة.

وقد اعتمد كثير من المحقّقين على المخطوط والمطبوع معًا في إعادة تحقيقها، فمثلا من التّحقيقات الّتي أُعتمِد فيها على المخطوط والمطبوع معا؛ كتاب "كتاب ليس في كلام العرب" لـ"أبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت370هـ)"، تحقيق: "محمّد أبو الفتوح شريف" بكلية التربيّة بجامعة "المنصورة"، وضع له معجما لغويًا لألفاظ الكتاب في آخره بالتّرتيب الهجائي وشرح لتلك الكلمات، ثمّ الفهارس الفنّيّة، وقد حُقّق بالقاهرة سنة 1395هـ/1975م، وطبع سنة 1976هـ بمطبعة قاصد خير، وفيه اعتمد على نسختين مخطوطتين:

– طوطة لدار الكتب المصريّة، وقد حقّقها وشرحها أحمد بن الأمين الشّنقيطي، تمّ طبعها في القاهرة سنة 1327هـ.

– طوطة خزائن المتحف البريطاني لـ"أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النّحوي".

وقد ذكر في مقدّمته أيضا مقارنة بين النّسخ المطبوعة من حيث: الورق، القطع، المقاس، عدد الأسطر، الهوامش والحواشي، عدد الأبواب، انعدام الدّقّة في التّحقيق، عدم وجود مقدّمة، عدم وضوح المنهج، عدم وجود الفهارس، بلد الطّبع (المكتبة)، عدم تداول النّسخة، عدم وجود الاستدراكات ... وكلّها لتبرير إعادة تحقيق الكتاب.

وقد اعتمد في التّعليقات والاستدراكات على (المزهر) للسّيوطي (ت911هـ)، لسان العرب، الدّواوين الشّعريّة؛ كمعجم ابن السّكّيت وديوان جرير، وديوان الأعشى، مقاييس اللّغة، القاموس المحيط، تاج العروس، نوادر أبي زيد الأنصاري، سمط اللآلئ، وغيرها كثير من الدّواوين والمعاجم، كما اعتمد على تعليقات وهوامش الشّنقيطي المحقّق الأوّل للكتاب.

2 – التّعريف بالمؤلّف (عبد الرحمن الثّعالبيّ): هو "أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف الجعفريّ الثّعالبيّ" الجزائري نشأة ووفاة؛ والجعفريّ نسبة إلى "جعفر بن أبي طالب –رضي الله عنه–"، والثّعالبيّ نسبة إلى قبيلة الثّعالبة الّتي استوطنت متيجة والجزائر، وُلد سنة 785هـ أو 786هـ، بوادي يسّر شرقي العاصمة، أخذ مبادئ العلوم في بلده، ثمّ كانت رحلته العلميّة الحافلة بداية من سنة 802هـ، فدخل بجاية وأخذ عن أصحاب "الوغليسي" ك"المنكلاتي" و"النقاوسي" وغيرهما، ثمّ رحل إلى تونس فأخذ عن تلامذة "ابن عرفة" ك"الغُبريني" و"الأُبّي" و"أبي القاسم البُرْزُلي" وجماعة، ثمّ دخل مصر فأخذ عن "البساطي" و"البلالي"، وكان عمدته هناك الحافظ المحدّث "وليّ الدّين العراقي"، فلازمه وأجازه بخطّ يده، ونستطيع أن نعتبره أهمّ شيوخه، وبعد عودته دخل تونس مجدّدا فاستزاد من رواية الحديث وإقراء صحيح البخاري، فأجازه "أبو عبد الله

القلشاني" و"البرزلي" و"الأبّي"، وتُعدّ عودته إلى تونس بداية مرحلة ظهور الثّعالبيّ وتفوّقه، حيث يقول عن نفسه: «ولم يكن يومئذ من يفوقني في رواية علم الحديث؛ إذا تكلّمتُ أنصتوا وقبِلوا ما أرويه تواضعا منهم، وإنصافاً واعترافاً بالحقّ، وكان بعضُ فضلاء المغاربة يقولون لي لما قدمتُ من المشرق: أنت آية في علم الحديث»[2]، وقد أجازه "ابن مرزوق الحفيد" بتونس أثناء مروره في طريق الحجّ، ووصفه بالعالم الأكمل.

وبعدها عاد الثّعالبي إلى الجزائر وجلس للتّدريس والإفتاء والتّصنيف، فكثرت مؤلّفاته ومراسلاته خاصّة مع أهل بجاية، وكثر تلامذته أيضا، وأخذ عنه الأكابر والمشاهير؛ أبرزهم العلّامة "محمّد بن يوسف السّنوسي" و"أحمد بن عبد الله الزّواويّ الجزائري"؛ وهو من خاصّة طلبته، و"عيسى بن سلامة البسكري" و"أحمد زرّوق الفاسي" و"محمّد بن عبد الكريم المغيلي" و"ابن مرزوق الكفيف" و"عبد الباسط بن خليل" صاحب (الرّحلة).

توفّي "الثّعالبي" يوم الجمعة الثّالث والعشرين من رمضان سنة خمس وسبعين وثمانمائة (875هـ)، ودُفن بجبّانة الطّلبة بمدينة الجزائر، فصارت الجزائر العاصمة تُعرف به ويُعرف بها؛ حتّى قال فيه الشّيخ "عبد الرّحمن الجيلالي": «لولاه ما وُجدت مدينة الجزائر»، وحملت زاويته اسمه إلى يوم النّاس هذا، وقيلت فيه الكثير من المراثي، منها مرثية عينيّة لتلميذه أحمد بن عبد الله الجزائري، مطلعها: [الطّويل]

لَقَدْ جَزِعَتْ نَفْسِي لِفَقْدِ أَحِبَّتِي وَحُقَّ لَهَا مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ تَجْزَعُ[3]

3 – مؤلّفاته: لقد ترك الثّعالبي مؤلّفات كثيرة، معظمها مختصرات وتهذيبات لكتب المتقدّمين، وهو الغالب على منهجه في التأليف؛ حيث يقول عنه تلميذه "أحمد زرّوق الفاسي البرنسي (ت899)": «شيخنا الفقيه الصّالح، والدّيانة أغلب عليه من العلم، ويتحرّى في النّقل أتمّ التّحرّي، وكان لا يستوفيه في بعض المواضع»؛ أي بالاختصار والتّصرّف والحذف، وهذا كلمة تلخّص منهج الثّعالبيّ في التّأليف؛ وهو النّقل والتّحرّي فيه واختصار ما يرى أنّ يُستغنى عنه، وكان يستدرك على ما يراه ناقصا

من كتب أخرى ينتقيها، وبالتّالي فمنهجه يتّضح في الانتقاء والاختصار والحذف والاستدراكات.

وللشّيخ الثّعالبيّ مراسلات وصلنا منها مراسلة لأهل بجاية يستحثّهم على قتال الغزاة من الإسبان والبرتغاليّين، منها مراسلة "يحي العبدلي" الّتي يستفتيه فيها، ومراسلة للشّيخ "محمّد بن أحمد الكفيف" يحثّه على استنهاض الهمم لمواجهة الخطر الأجنبي، ويوصيه باتّخاذ العدد والعدّة.[4]

وقد ذكروا له ما يُناهز تسعين مؤلّفا في التّفسير وإعراب القرآن وعلوم الحديث والفقه والمواعظ والرّقائق والتّوحيد؛ أشهر تآليفه تفسير "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، لخّص به كتاب "المحرّر الوجيز في تفسير القرآن العزيز" لـ"ابن عطية المحاربي الأندلسيّ (ت542هـ)"، ثمّ أضاف عليه من تفاسير أخرى ناهزت مائة كتاب، وطبع هذا الكتاب بالمطبعة الثّعالبيّة عدّة مرّات سنة 1904م، 1907م، 1908م مذيّلا بمعجم لغوي في شرح الغريب الواقع في تفسيره –وهو موضوعنا–، نشره وصحّحه محمّد ابن "مصطفى ابن الخوجة" (ت1914م)، وحقّقه "عمّار طالبي" ونُشر سنة 1985م، والحقيقة أنّه أعاد نسخ تحقيق "ابن الخوجة" فقط، وحُقّق وطبع في مصر سنة 1997م بغير المعجم المختصر. وله كتب أخرى مثل: "الذّهب الإبريز في إعراب بعض آي الكتاب العزيز"، وكتاب "تحفة الإخوان في إعراب بعض آي القرآن"، وكتاب "الدّرر اللّوامع في مقرإ الإمام نافع" في القراءات، و"رياض الصّالحين وتحفة المتّقين" في الوعظ والرّقائق؛ لخّص به كتاب (التّذكرة) لـ"الإمام القرطبي"، وكتاب "العلوم الفاخرة في النّظر في أمور الآخرة" في الوعظ والرّقائق أيضا، وطبع في جزأين بالمطبعة الحميديّة بمصر سنة 1317هـ، وكتاب "روضة الأنوار ونزهة الأخيار" وهو خزانة في الفقه المالكي انتقاه من أمّهات كتب الفقه المالكيّ، وكتاب "شرح ابن الحاجب" في الفروع، و"شرح مختصر خليل" في الفروع أيضا، وكتاب "الأنوار في آيات النّبيّ المختار" في السّيرة النّبويّة، وقد حقّقه الأستاذ الدّكتور "الشريف قاهر" –رحمه الله– في إطار أطروحة الدّكتوراه سنة

1999م، وغيرها كثير ممّا لا يسع المقام حصره، ونحيل إلى دراسة "عبد الرّزّاق قسّوم" حوله الموسومة بـ: "عبد الرّحمن الثّعالبي والتّصوّف".

4 – التّعريف بالكتاب: الكتاب هو **"معجم مختصر في ما ورد في الجواهر الحسان من الألفاظ الغريبة"** لـ"أبي زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف الثّعالبي –رحمه الله–" (ت875هـ)، وكما هو ظاهر من العنوان فالكتاب هو معجم ذيّل به الثّعالبي كتابه الضّخم في التّفسير "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، شرح به ما ورد في تفسيره من مفردات غريبة تحتاج إلى شرح وتوضيح، وأخبر بأنّه مفيد في شرح الغريب الوارد في تفسيره، وأنّه متعدٍّ إلى غيره، فيمكن أن يُعتمد عليه مستقلا عن الأصل وهو التّفسير نفسه، واستعان في وضعه بأمّهات معاجم اللّغة المعروفة؛ معاجم عامّة، مثل: "معجم الصّحاح" لـ"الجوهري" (ت393هـ)، و"مختصر العين" لـ"الزُّبيدي" (ت379هـ)، ومعاجم خاصّة مثل "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" لـ"القاضي عياض" (ت544هـ)، و"شرح الغريبين" لـ"الهروي" (ت401هـ)، وأضاف عليها بعض النّكت اللّغوية والنّحويّة من شرح "الشّريشي" على "مقامات الحريري" (ت619هـ)، و"مغني اللّبيب" لـ"ابن هشام الأنصاري" (ت762هـ)، واعتمد في اختصاره لهذا المعجم على الانتقاء والحذف دون النّقل بالمعنى، فقد قال الثّعالبي: «... وكلّ من نقلت عنه شيئا فمن تأليفه نقلت، وعلى لفظ صاحبه عوّلت، ولم أنقل شيئا من ذلك بالمعنى خوف الوقوع في الزّلل»[5]. ثمّ ذيّل هذا المعجم بمجموعة من المرائي، الّتي رآها الثّعالبيّ أو رؤيت له أثناء تأليفه للتّفسير المذكور، وهي تعكس روح العصر من التّصوّف والزّهد والكرامات، وكلّها من المبشّرات الّتي تبشّره بقبول تفسيره عند النّاس ووفور الأجر والثّواب على اجتهاده في تأليف تفسيره "الجواهر الحسان".

وقد انتقى فيه ألفا وسبعمائة مدخلا لغويا، ثمّ تصرّف فيها بحذف شواهدها وفوائدها الصرفية والنّحوية، واكتفى بالشّرح المباشر لها، ثمّ أعاد ترتيبها وفقاً للألفبائية

المغاربيّة؛ وهي: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي[6].

5 – نقد معجم الثّعالبي: ألّف الثّعالبي معجمه على طريق العجلة ووجّهه للمبتدئين وذيّل به تفسيره المذكور؛ لذلك لم يعطه ما أعطى للأصل من عناية واهتمام، يُضاف إلى ذلك أنّ الثعالبي نفسه ليس من أهل الصّناعة، ولذلك لم يسلم من هنات كثيرة؛ يُعتذر له فيها بالقصديّة بتوضيح ما أشكل من كلمات أو ما رآه قد يُشكل على المطّلعين عليه، وفي ما يلي ذكر لها مع التّثيل فقط لا الحصر؛ منها:

5 – 1. من حيث التّرتيب: رتّب الكلمات بحسب حروفها الأصلية وفق حروف التهجّي عند المغاربة، لكنّه لم يُراع إلا ترتيب الحروف الأولى للمداخل، ويبرّره أيضا أنّ المعجم مختصر لا يتوفّر على مداخل كثيرة بحيث يتعذّر إيجادها، كما أنّه وضع الكثير من المداخل في غير أبوابها، معظمها في فصل الزّبيدي لصعوبة انتقاء الكلمات منه، لأنّه مرتّب وفقا لتنظيم التقاليب الصّوتية، بينما معجم "الثعالبي" مرتّبٌ ترتيباً ألفبائيّا[7].

5. 2. من حيث التّعريف: وهو ناتج عن تصرّفه في الموادّ المنتقاة، وجمعه لها على طريق العجلة فوقعت في هذا المعجم هناتٌ أثناء شرحه للمداخل المنتقاة:

– التّكرار: الكثير من الكلمات مكرّرة بشرحها، رغم أنّ القصد منه الاختصار، والتكرار منافٍ للاختصار، وهذا راجع لما ذكرت من العجلة في تأليفه، مثل كلمة "أنبت" تكرّرت بين فصلي "الزبيدي" و"عياض"، وهو في معظم الأحيان مدرك لذلك بأنّ يشرحها ثمّ يحيل تتمّتها إلى موضع آخر، وأحيانا يتعمّد تكرارها، بدليل أنّه يرافقها بقوله: سيأتي ذكرها، أو تقدّم في ترجمة فلان، وقد يكون هذا تكرار هذه الكلمات المشروحة بين بابين مختلفين، مثل كلمة "طفل" جاءت في باب الطّاء عند الجوهري، وقد تكرّرت عند الهروي في باب العين عندما شرحها في الأثر: "عوذٌ مطافيل" مع كلمة "عوذ".

– **التّطويل**: وهو الشّرح المملّ الّذي يستهجن في الموسوعات المعجميّة مثل "القاموس المحيط" و"لسان العرب" ونحوها، فكيف بمعجم مختصر، اختار منهج الاختصار فيه عنوانا، وأحيانا يُطيل في شرح بعض الكلمات الواضحة الّتي لا تحتاج إلى تطويل أو هي متداولة؛ مثل كلمة "الأكمة" في باب الهمزة، وأحيانا يكون هذا التّطويل المملّ بسبب إضافة فوائد صرفيّة ونحويّة لا يحتاجها مقام الاختصار؛ مثل كلمة "شرح"؛ شرحها فقال: "الشّرح الكشف؛ تقول: شرحت الغامض إذا فسّرته" ثمّ يأتي بكلام طويل لابن هشام؛ فيقول: "قال ابن هشام في (المغني): وإذا وقعت "أي" –بفتح الهمزة وسكون الياء– بعد "تقول" وقبل فعل مسند للضّمير حُكي الضّمير؛ نحو: تقول استكتمته الحديث؛ أي سألتُه كتمانه؛ يُقال ذلك بضمّ التّاء، ولو جئت بـ "إذا" مكان "أي" فتحتَ فقلت: إذا سألتَه؛ لأنّ "إذا" ظرفٌ لـ "تقول"، وقد نظم ذلك بعضهم؛ فقال: [البسيط]

إِذَا كَنَّيْتَ بِـ "أَيْ" فِعْلاً تُفَسِّرُهُ فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ

وَإِنْ تَكُنْ بِـ "إِذَا" يَوْماً تُفَسِّرُهُ فَفَتْحُكَ التَّاءَ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفِ"[8]

أو كلمة "يمين" خرج من الشّرح اللّغويّ إلى علم الكلام، وتأويل كلمة "يمين الرّحمن"؛ فقال بعد إيراده لحديث: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرّحمن"؛ قال: "أثبت أهل السّنّة كلّ ما جاء من هذا ونحوه وآمنوا به، ثمّ منهم من توقّف عن تأويله وسلّم علم ذلك إلى الله –سبحانه– مع اعتقاد التّنزيه، ومنهم طائفة تعرّضت للتّأويل مع مقتضى اللّغة الّتي بها خوطبوا من جهة الشّرع، ثمّ لا تخالف بينهم في نفي الجارحة واستحالة إثباتها؛ أعني أهل السّنّة، وقوله: "وكلتا يديه يمين" تنبيه للعقول أن لا يتوهّموا في اليمين ولا في اليد ما قد عقلوه في أيدي المخلوقين، فهو –سبحانه– منزّه عن صفات المخلوقين وسمات المحدَثين، تعالى عن ذلك ربّنا عُلوّاً كبيا»[9]، فهذا الكلام بالرّغم من ضرورته إلّا أنّه خارج عن سياق التّأليف والاختصار؛ إذا هذا الكلام يليق

بعلم الكلام وشرح متشابه الحديث النّبويّ الشّريف؛ وهو في مقام اختصار معجم لغويّ في تفسير القرآن، والله تعالى أعلى وأعلم.

–

لحذف المخلّ: وقد يحذف حذفا مخلّا بالمعنى فيبقى الشّرح ناقصا، وهو ما جعل محقّقه ومصحّحه "محمّد ابن مصطفى ابن الخوجة" يستدرك ذلك ويتصرّف في متن النّص، فـ"الثّعالبيّ" قد يشرح كلمة بكلمة واحدة فقط فيبقى المعنى مبتورا ناقصا، مثل كلمة "الخابية" يشرحها بكلمة واحدة وهي الخَبّ[10]، وهذه الكلمة من نفس المادّة اللّغويّة، وبالتّالي بقي المعنى غامضا، ومعناها "الجرّة الضخمة" فقد حذفها من معجم "الصّحاح" للجوهريّ. وقد يذكر كلمة دون أن يشرحها، مثل كلمة الثّدي؛ قال: «الثّدي –بفتح الثّاء المثلّثة وسكون الدّال المهملة–»[11]، ولم يزد على ذلك شيئا، فرغم وضوح معناها أوردها دون حاجة إلى ذكرها، وخاصّة أنّه في موضع اختصار، وقد أخذها من كتاب "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" لـ"القاضي عياض"، ولذلك أضاف النّاشر في متن المعجم عبارة: "قلت: وهي غدّة في صدر المرأة".

6 – النّسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب:

اعتمدت على ثلاث نسخ مخطوطة ونسخة مطبوعة سنة 1908م؛ نسخة من المكتبة الوطنيّة الجزائريّة برقم 3/2734، فيها اثنان وعشرون ورقة، ونسختان من مكتبة زاوية الهامل برقمي 50ق (27 ورقة)، و52ق (36 ورقة).

أمّا النّسخة المطبوعة فقد طُبع المعجم بشكل مستقلّ عن الأصل مرّتين في المطبعة الثّعالبيّة بالجزائر، سنة 1325هـ، وسنة 1327هـ، بتحقيق وتصحيح الأديب "محمّد بن مصطفي ابن الخوجة"[12]، وقد اعتنى به تصحيحا وضبطا لمفرداته اللّغوية، وقد قابله على أمّهات المعاجم، فأضاف في النّصّ ما ليس منه، ليُتمّ من التّعريفات ما جاء ناقصا أو مبهما أو قصر عن إتمام الفائدة، أو إثراء للشرح، كما اعتنى بوضع حواش وهوامش له للنفس الغرض المذكور من إثراء المعجم ليستفيد منه القارئ[13].

7 – نقد النّسخة المطبوعة: لم يسلم عمل "ابن الخوجة" من بعض الهنات:

لا يوجد له مقدّمة للتّحقيق ممّا جعلنا نعتمد على تتبّع تصرّفه في المعجم متنا وهامشا لنتعرّف على منهجه في التّحقيق، لكنّه اعتمد على نسخ مخطوطة ناهزت عشر نُسخ، لم يصفها لنا ولا نعرف قيمتها ولا أيّها اتّخذها أصلا، كما لا يوجد فيه فهارس فنّية توضّح لنا مفاتيح هذا العمل، أو المصادر الّتي اعتمدها في تصحيح المعجم، إلا بعضا منها ذكر بعضها في الحواشي، ولم يسلم المطبوع من التّصحيفات والتحريفات؛ مثل: "القالي جاءت الفالي"، "الحموي عنده الحميدي"، استدرك بعضها بفهرس تصحيح الأخطاء اللّغويّة.

تصرّفه في متن النّصّ بالحذف والزيادات والتّصحيحات، وهو وإن كانت مقبولة إلا أنّه لم يَشر إلى ذلك في عمله؛ مثلا كلمة البردة جاءت في النسخ المخطوطة: "كساء أسود فيه صغر"، صحّحها من معجم الصّحاح: "... فيه صور"، ومنها أيضا تحويل كلمة إلى بابها الصّحيح مثل "وقصت"، غيّرها من باب القاف إلى باب الواو وغيرها[14].

8 – عملي في تحقيق الكتاب: ذكرنا ما للمؤلّف من ملاحظات كما ذكرنا ما قام به "ابن الخوجة" في تصحيح المعجم، وبالتّالي فنحن أمام نصّ مخطوط، وآخر مطبوع عليه بعض التّعديلات، وهذا ما جعلنا نعتمد على النسخة المخطوطة مجموعة (مخ) بالمقابلة بينها وتصويب ما يمكن تصويبه، ثمّ مقابلتها مع النّصّ المطبوع للإفادة منه، بما أنّه قد قوبل بنسخ مخطوطة لم نطّلع عليها مع الأخذ بعين الاعتبار تصرّف المصحّح في النّصّ المطبوع، وقد كان منهجنا كما يلي:

8 – 1. اتّخاذ النّسخة الأصل: كلّ النّسخ المخطوطة الّتي وقفت عليها بعيدة عن عصر الثعالبي وبالتّالي عن النّسخة الأمّ، أقدمها تعود إلى سنة 1043هـ، لكنّها رديئة لانطماس كلمات كثيرة منها وتآكل أجزاء منها، والنّسخة الثّانية من حيث القدم ترجع إلى سنة 1142هـ، وهي أجودها وأوضحها وأفضلها، لذلك اتخذتها أصلاً مع أنّها لم

تسلم من بعض الأسقاط والتّصحيف والتّحريف؛ استدركتها بمقابلتها بباقي النّسخ، أمّا النّسخة الثّالثة فإنّها حسنة تكاد تسلم ممّا ذكرت، لكنّها حديثة نُسخت سنة 1265هـ، فهي بعيدة جدّا عن زمن التّأليف بنحو أربعة قرون. لذلك انتخبت النّسخة الثّانية أصلا ورمزت لها بالحرف (أ)، والنّسخة الأولى بالحرف (ج)، والنّسخة الأخيرة بالحرف (ب)، وجعلتهما للمقابلة، واتّخذت النّسخة المطبوعة (مط) للاستئناس لأنّها قوبلت على عدّة نسخ مخطوطة.

8 – 2. منهج المقابلة والمتابعة: أمّا تحرير النّصّ الأصلي ومحاولة تقريبه من النّصّ الّذي أراده مؤلّفه فراعينا فيه المقام الّذي أُلِف فيه، وهو مقام الحذف والاختصار، والاكتفاء بما هو جدير بإفهام الطّالب المبتدئ بأبسط العبارات وأقلّ الكلمات، لذلك توخّينا منهجا خاصّا بهذا المقام يتميّز بالدّقّة والحذر الشّديد في إثبات هذه الكلمة أو تلك أو إسقاطها، وهذا بالاستعانة بجميع النّسخ المتاحة مطبوعة ومخطوطة، فاعتمدت على النّسخة (أ) أصلا، ثمّ الاستئناس بالمطبوعة (مط)، وهذه هي مرحلة ما اصطلحت عليه **بالمقابلة**؛ أي مقابلة النّسخة (أ) بالمطبوعة (مط)، ثمّ متابعتها بالنّسختين (ب) و(ج) اللّتين كانتا كالشّاهدين على النّصّ المحرّر، لا يُثبت إلا ما شهدتا به أو إحداهما على الأقلّ، وهذا هو ما اصطلحت عليه بمنهج **المتابعة**، ومع ذلك لم تسلم من التّصحيفات والتّحريفات والأسقاط والزّيادات، ممّا جعلنا نتصرّف مع كلّ ظاهرة على حِدَة إمعانا في التّثبّت وعدم التّجرّؤ على النّصّ الأصلي وفق ما يلي:

8 –3. التّعامل مع التّصحيفات والتّحريفات: وذلك بإثبات الصّحيح منها، ومن أيّ نسخة كان التّصحيح فبالإشارة إليها، ثمّ ذكر الاعتماد على نسختي المتابعة (ب) و(ج) للتّأكّد من صحّة (أ) أو في المطبوعة (مط) في الهامش، مع الاعتماد على نسختي المتابعة (ب) و(ج) للتّأكّد من صحّة (أ) وخطإ المطبوعة (مط)، فيكون (ب) و(ج) في هذا الموضع قد ارتقيتا إلى رتبة **المقابلة** للنّسخة (أ)، ومع ذلك لم نذكر إبهامه، وأمّا إذا اتّفقت النّسخ المخطوطة الثّلاث (مخ) في كلمة ما فإنّني أثبتها وإن كان

الصّواب موجودا في المطبوعة (مط) مع التّنبيه إليه في الهامش؛ لاحتمال أن تكون الكلمة المصحّحة ممّا تصرّف فيه المصحّح "ابن الخوجة"، أمّا إن وُجد الصّواب في المطبوع ووجدنا له شاهداً من النّسختين حكمت على الخطإ في الأصل (أ) بالشّذوذ، وأثبتّ الصّحيح ولو كان في نسخة واحدة منها أي (ب) و(ج) مع التّنبيه إلى ذلك في الهامش، وأمّا الفروق الّتي تكون بين جميع النّسخ فإنّني لم أثبت الكثير منها إلّا ما كان مؤثّرا على المعنى، أو تحريفا واضحا، أو كلمة مرادفة مغايرة لما أثبتّه ممّا لا يحسن إغفال ذكره.

8 –4. التّعامل مع الأسقاط والزّيادات: أمّا الأسقاط الّتي وجدتها في الأصل (أ) قابلته بالنّسختين (ب) و(ج)، فإن وجدنا فيهما أو في إحداهما على الأقلّ أثبتّه في نصّ المتن، وكانت النّسخة المطبوعة (مط) للاستئناس، ونزلت من رتبة المقابلة إلى رتبة المتابعة، مع التّنبيه إليها في الهامش باعتبارها ممّا تصرّف فيه النّاشر، ولهذا إن تكرّرت الأسقاط في النّسخ المخطوطة الثّلاث (مخ) وأتمّه الناشر في المطبوعة (مط)، فإنّه إلى ذلك احتمال سهو النّسّاخ في (مخ)، وخصوصاً أنّ (مط) قوبلت على نسخ أخرى لم نطّلع عليها، أو يُحتمل أن تكون الزّيادة من النّاشر نفسه، ولنا في هذا الموضع تعامل خاصّ، وهو الاعتماد على **النّقد الداخلي** للنّصّ، فإن تمّ مقصود الكلام ولم ينقطع السّياق ولم يفسد المعنى راعينا في ذلك مقام التّأليف وهو الاختصار، فأسقطنا ما أسقطته النّسخ الثّلاث (مخ) مع إثبات ما في المطبوع من زيادة في الهامش، وأمّا إن لم يتمّ المعنى وانقطع السّياق فإضافتها حتميّة لكي يتمّ المقصود –وهو الأوْلى بالمراعاة– مع وضع ذلك بين معقوفين، وليس له في هذا العمل إلّا في مواضع قليلة، وإلّا فإنّنا نذكره غالباً في الهوامش كي لا تفوت الفائدة الّتي جاءت في المطبوع (مط).

ولنا على ما حكمنا عليه بالزّيادة في المطبوع شأن آخر وتعامل حذر، فهذه الزيادات لا تخلو من أحد أمرين:

- إمّا أن تكون إدراجا من الناشر نفسه لتوضيح ما رآه بحاجة إلى إتمام.

– وإمّا أن زيادة منه ولكن بالرّجوع إلى إلى المعجم الأصليّ (الصّحاح أو مختصر العين أو شرح الغريبين أو مشارق الأنوار ...)، فإن اتّفقت هذه الزّيادة مع الأصل علمنا أنّه إضافة من هذا الأصل، وإلّا فإنّه قد أضافه بما اتّفق عنده بأسلوبه الخاصّ، مع الحذر الشّديد في هذا الحكم؛ لاحتمال رجوعه إلى معجم آخر غير المعجم الأصليّ، كالقاموس والمصباح المنير ولسان العرب وغيرها من معاجم اللّغة، ولهذا لم نحكم إلّا على الأقلّ منها، وهذا حينما تقترن هذه الزّيادة بأسلوبٍ دون أساليب تلك المعاجم، وسواء أكان ذا أو ذاك، فإنّها تصرّف من النّاشر في النّصّ الّذي له حرمته مع محاولة إيجاد مخرج لما رأينا فيه قصورا في العبارة أو إخلالا فيها.

وأمّا الزّيادات الّتي توجد في نسخة المقابلة (مط) فإنّها تُحمل غالبا على أخطاء مطبعيّة أو سهو المحقّق نفسه، وهي ممّا ينبغي الإشارة إليها في الهامش، كما لم نفرّط في متابعة هذه الزّيادات من (ب) و(ج) للتّأكّد من النّصّ الأصلي؛ إذ هذا الاحتمال الوارد في المطبوعة واردٌ أيضا في النّسخ المخطوطة (مخ).

8 – 5. ضبط النّصّ المحرّر: وبعد الانتهاء من عمليّة **المُقابلة والمتابعة** والانتهاء إلى ما اعتبرناه نصّا أصليا بتنقيته ممّا شابهُ من جهة النّسخ أو من جهة الطّبع والنّشر، وبتنقيحه والحصول على نصّ هو أقرب ما يكون إلى ما أراده مؤلّفه، في تنظيم موادّه على نحو تستقلّ فيه كلّ مادّة عن الأخرى، وفصل بعضها عن بعض في شكل فقرات، تنفرد فيها كلّ مادّة عمّا سبقها ولحقها مع وضع علامات الوقف، ممّا يسهّل قراءة المعجم قراءة مريحة تُيسّر فهمه والاستفادة منه، مع ضبط المداخل والكلمات المشكلة بالشّكل التّام، اعتمادا على مصادرها الأصليّة أو على معاجم اللّغة.

6 – خاتمة:

ساهم الجزائريّون منذ القديم في التّأليف المعجمي، ويُعدّ الشّيخ عبد الرّحمن الثّعالبيّ من أبرز شخصيات القرن التّاسع الهجريّ علما وزهدا وتأليفا؛ في فترة حرجة وخاصّة بعد سقوط الأندلس، وتشتّت القبائل وتفرّقها وتناحرها، ومنها قبيلته الثّعالبة الّتي

استوطنت متيجة وسط الجزائر، وخاصّة أيضا مع تأثير تهديدات الغزو الأجنبيّ الإسباني والبرتغاليّ، فبرزت شخصيّة الثّعالبيّ العلميّة بتآليفه وتلامذته وتصوّفه في هذا الجوّ العصيب، وبرزت أيضا شخصيّته السّياسيّة رغم أنّه لا يُعرف عنه الكثير في هذا الجانب إلّا أنّه كان من المساهمين في تحريض النّاس على مواجهة الغزو الأجنبيّ الّذي يتهدّد السّواحل الجزائريّة، وخاصّة بجاية ودلّس في وقته.

عرفنا أنّ "الثّعالبيّ "كان غزير التّأليف والنّشاط الفكريّ والتّربويّ والرّوحي، ساعده في ذلك منهجه المتميّز في تهذيب المطوّلات واختصارها والتّعليق عليها، ونلاحظ تأثير منهج أهل الحديث في نقله من المطوّلات بحيث يتحرّى النّقل الدّقيق إلا ما كان من حذف ما يراه غير مناسب وغير ملائم، كيف لا وهو من حفّاظ الحديث النّبويّ الشّريف، و"صحيح البخاري" تحديدا والمتفوّقين في روايته كما رأينا، وخلصنا إلى أن منهجه يرتكز على: النّقل والانتقاء والاختصار، ثمّ التّعليق والاستدراك بكتب أخرى غير الكتاب الأصليّ الّذي اختصره.

يتّضح لنا جليا منهجه هذا من خلال كتابه في التّفسير "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" وذَيْلِه المعجم المختصر الّذي حقّقناه ودرسناه تحليلا ونقدا، فقد عمد في تفسيره إلى كتاب "المحرّر الوجيز" في التّفسير لـ"ابن عطية المحاربي"، فلخّصه بانتقاء ما احتاج إليه ثمّ حذف ما رآه حشوا أو لا تحتاج العامّة إليه، ثمّ رصّع ذلك المختصر –وقد سمّاه فعلا المختصر–، بجواهر انتقاها من تفاسير وكتب أخرى في فنون متنوّعة كالحديث وعلم الكلام والعقائد والقراءات والعربيّة، وأضافها إلى مواضعها من ذلك المختصر فاستوى الكتاب على سوقه جواهر متراصّة مترابطة، سمّاها: "الجواهر الحسان في تفسير القرآن".

ثمّ ذيّل ذلك التّفسير بمعجم لغويّ مختصر في شرح الغريب الوارد فيه، واعتمد على نفس المنهج فاختار معجم "الصّحاح" لـ"الجوهريّ لخّصه تلخيصا غير منضبط، فأحيانا يخلّ بالمعنى، وأحيانا أخرى يشرح شرحا مملا، وأحيانا يُدرج فيه ما لا يقتضيه المقام، ثمّ

رصّعه بكتب أخرى، وهي (مختصر معجم العين) لـ"الزُّبيدي"، و"شرح الغريبين" لـ"الهرويّ، وكتاب "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" لـ"القاضي عياض بن موسى اليحصبي"، ثمّ حشّاه ببعض العبارات من "كتاب الأفعال" لـ"ابن القوطية"، وكتاب "مغني اللّبيب في النّحو" لـ"ابن هشام الأنصاريّ" في مواضع معدودة لا تتعدّى أصابع اليد.

رأينا أنّ هذا المعجم المختصر نُشر مستقلّا عن الأصل، وصحّحه واستدرك نقائصه النّاشر والمحقّق الأديب "محمّد بن مصطفى ابن الخوجة" (ت1914م)، بالمطبعة الثّعالبيّة سنة 1908م، ولكنّه تصرّف في النّصّ تصرّفا يكاد يختفي معه عمل الثّعالبي نفسه، فأضاف في المتن إضافات كثيرة تختلف مع النّسخ المخطوطة الّتي وقفنا عليها، وبالتّالي أعدنا تحقيق النّصّ الأصليّ اعتمادا على ثلاث نسخ مخطوطة والنّسخة المطبوعة، فكان نصّا محقّقا بين المخطوط والمطبوع.

وينطلق هذا البحث من إشكالية ميدانيّة عند تحقيقي لمعجم الثّعالبي، فقد صادفت له عدّة نسخ مخطوطة مع نسخة مطبوعة قديمة نسبيا (سنة 1908م)، وبعد المقارنة بينهما وجدت فروقا كثيرة، وهو ما يجعل المحقّق يرتبك في إثبات النّصّ الأصلي، فلا يمكننا أن نغفل النّسخ المخطوطة؛ مهما بلغت الفروق بينها فهي قليلة نتيجة عمليّة النّسخ، كما لا يُمكن إهمال المطبوعة لأنّها قُوبلت على نسخ كثيرة لم نطّلع عليها ولم يصفها لنا النّاشر، لكن الأكيد أنّه قد تصرّف في النّصّ الأصليّ، بالزّيادات أو تحويل بعض المواد إلى مكانها الأصلي وغير ذلك، وهو ما يجعلنا نعتمد عليه لكن مع الحذر الشّديد، وفق ما اصطلحنا عليه بمنهج **المقابلة والمتابعة**، بحيث لا نُغفل الزّيادات بإدراجها في الهوامش، كما لا نتسرّع في الحكم عليها بالسّقط أو الزّيادة إلّا بعد اتّفاق النّسخ المخطوطة الثّلاث الّتي وقفت عليها مع شذوذ النّسخة المطبوعة.

وبالتّالي نستطيع أن نقول أنّ الاستعانة بالمطبوع ضروري جدّاً من أجل تحقيق النّصوص، ولا ينبغي الاكتفاء بالمخطوط عند وجود المطبوع، خصوصاً إذا كان المطبوع قديما، وقوبل على نسخ مخطوطة لم نطّلع عليها أو هي ربّما في حكم المفقود.

الهوامش:

[1] – السّقط (وجمعه أسقاط) في النّسخ المخطوطة هي أن يسهو النّاسخ فيغفل كتابة كلمة أو أكثر أثناء عملية النّسخ بيده، وقد يصل السّقط إلى صفحات، فيكون حينئذ قد تصرّف في النّصّ الأصليّ، فعندها يحتاج المحقّق إلى تدارك هذا السّقط، وإعادة النّصّ المحقّق إلى أصله الّذي كان موجودا عند مؤلّفه، وأمّا التّصحيف فهو تغيير ضبط كلمة أو نقطها، حيث يلتبس على النّاسخ المعنى أو يسهو فيغيّر ضبطها أو نقطها مثل: "ننشرها" فيضيف لها نقطة تصبح "ننشزها"، أمّا إذا كان التّغيير يصل إلى تغيير الحروف أو ترتيبها فيسمّى في عُرف المحقّقين تحريفا؛ نحو: "يَجْري" يكتبها مثلا: "يُجدي"، "يسمع": "يسمح"، "يفنى": "ينفي" ونحوها، وفي الغالب يكون سهوا، وإذا تنبّه النّاسخ إلى ذلك لم يمكّنه أن يمحو الكلمة لأنّه كتبها بمداد على ورق البردي ونحوه، فيستدرك ذلك على الهامش الأيمن أو الأيسر للورقة، مع وضع حرف (خ) للدّلالة على وقوع الخطإ فوق الكلمة الّتي سها فيها، وتسمّى الكلمة المصحّحة استدراكا.

ينظر: ناجي، هلال:محاضرات في تحقيق النّصوص، بيروت، دار الغرب، ط1، 1994، وذياب، عبد المجيد: تحقيق التّراث العربي، القاهرة، دار المعارف، والجبوري، ط2، 1993، ويحيى وهيب:منهج البحث وتحقيق النّصوص، دار الغرب الإسلامي،بيروت، ط1، 1993.

[2]– الحفناوي، أبو القاسم محمّد بن أبي القاسم:تعريف الخلف برجال السّلف، ج2، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1985، ص68.

[3]– الجزائري، أحمد بن عبد الله (مخطوط):مراثي الثّعالبي، المكتبة الوطنيّة الجزائريّة. رقم: 2241، ق3، الجزائر.

[4]– سعد الله، أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج1، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، 1990، ص201.

[5]– الثّعالبيّ، عبد الرّحمن: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: عمّار طالبي، ج1، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ط1، 1987، ص18.

[6]- انظر: بنيرد، حاج: معجم مختصر في ما ورد في الجواهر الحسان في تفسير القرآن من الألفاظ الغريبة، عبد الرّحمن الثّعالبي – تحقيق ونقد ودراسة-. رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر2، 2007، ص28 وما بعدها.

[7]- المرجع نفسه، ص35.

[8]- المرجع نفسه، ص157.

[9]- المرجع نفسه، ص169.

[10]- المرجع نفسه، ص85.

[11]- المرجع نفسه، ص 70، وانظر: عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، دار الفكر العربي، ج1، بيروت، ط1، 1997، ص166.

[12]- أديب ومثقّف جزائري ولد سنة 1865م بمدينة الجزائر، عُيّن مدرّساً بالجامع الكبير سنة 1886م، وتُوفّي سنة 1914م، له أعمال كثيرة، منها: الاكتراث في حقوق الإناث، اللباب في أحكام الزّينة واللباس والحجاب. (انظر: الشّيخ، أبو عمران وسعيدوني، ناصر الدّين: معجم مشاهير المغاربة، منشورات دار دحلب، الجزائر، 2000،ص 170).

[13]- بنيرد، حاج (2007). معجم مختصر في ما ورد في الجواهر الحسان في تفسير القرآن من الألفاظ الغريبة، عبد الرّحمن الثّعالبي – تحقيق ونقد ودراسة- ، ص 40، 41.

[14]- المرجع نفسه، ص 43، 44.

– المصادر والمراجع:

1. بنيرد، حاج: معجم مختصر في ما ورد في الجواهر الحسان في تفسير القرآن من الألفاظ الغريبة، عبد الرّحمن الثّعالبي – تحقيق ونقد ودراسة-. رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر2، 2007.
2. الثّعالبي، عبد الرّحمن معجم مختصر في ما ورد في الجواهر الحسان في تفسير القرآن من الألفاظ الغريبة. تحقيق: محمّد بن مصطفى ابن الخوجة، المطبعة الثّعالبيّة، الجزائر: ، 1909.
3. الثّعالبيّ، عبد الرّحمن: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: عمّار طالبي، ج1، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ط1، 1987.
4. الجبوري، يحيى وهيب : منهج البحث وتحقيق النّصوص دار الغرب، بيروت، ط1، 1993.

5. الجزائري، أحمد بن عبد الله (مخطوط):مراثي النّعالبي، المكتبة الوطنيّة الجزائريّة. رقم: 2241، ق3، الجزائر.
6. الحفناوي، أبو القاسم محمّد بن أبي القاسم: تعريف الخلف برجال السّلف، ج2، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1985.
7. ذياب، عبد المجيد تحقيق التّراث العربي دار المعارف، القاهرة، ط2، 1993.
8. سعد الله، أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج1، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، 1990.
9. الشّيخ، أبو عمران وسعيدوني، ناصر الدّين معجم مشاهير المغاربة. الجزائر: منشورات دار دحلب، 2000.
10. عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1997.
11. قاهر، الشّريف الأنوار في آيات النّبيّ المختار لأبي زيد عبد الرّحمن بن مخلوف الثّعالبيّ –تحقيق ودراسة–. أطروحة دكتوراه، قسم اللّغة والأدب العربيّة، جامعة الجزائر2، 1999.
12. قسوم، عبد الرّزاق عبد الرّحمن الثّعالبي والتّصوّف، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، ، ط1، الجزائر، 1978.
13. ناجي، هلال:محاضرات في تحقيق النّصوص، بيروت، دار الغرب، ط1، 1994.